الا ان الصراع الذي خاضته الهستدروت ، بزعامة المعارضة ، ضد سياسة الحكومة الاقتصادية ، لم يحقق شيئا حتى الآن على صعيد تحسين اوضاع العمال والتعويض عليهم بشكل مناسب · وقد وصفه كثيرون بأنه حمل طابعا سياسيا ، لاضعاف الحكومة الحالية وجعلها تتراجع عن قراراتها ، وهو ما لم يحدث · وتشير المعلومات الى ان الصراع الحقيقي بين مركزي القوى الرئيسيين في اسرائيل ـ الحكومة بزعامة ليكود ، والهستدروت برعامة المعراخ ـ سيبدأ مع تنفيذ الجزء الثاني من سياسة ليكود الاقتصادية الذي لم يعلن عنه حتى الآن ، والمتعلق ببيع الشركات الحكومية · وكان نائب وزير المالية يحزكيئيل بلومين قد أعلن ان « الحكومة ملزمة بخفض نفقاتها العامة ، ليس بواسطة تجميد ملاك موظفيها فقط ·· وانما بواسطة خفض تدخلها الاقتصادي · فالحكومة غير ملزمة بالاحتفاظ بالشركات وتمويلها ـ في الوقت الذي يستطيع فيه افراد او شركات تولي ادارتها · ان الحكومة ليست بحاجة الى سيطرة كهذه على الشركات · ليديرها ويحتفظ بها افراد او مجموعة بواسطة شراء اسهم خاصة بها » (٤٠) · وذكر بلومين ان اولى هذه الشركات التي ستعرض للبيع هي شركة احواض بناء السفن الاسرائيلية ، وربما الصناعة الجوية ·

وكان وزير المالية ارليخ ايضا قد اعلن قبل انتخابات الهستدروت ان الحكومة ستبيع الشركات التابعة لهيئة العاملين (حفرات عوفديم) ، التي تملكها الهستدروت · وقد اثار هذا الاعلان موجة شديدة من الاستياء بين اعضاء الهستدروت ، ويقال انه كان أحدى الدوافع الرئيسية لسقوط ليكود في انتخابات الهستدروت ولذلك يبدو ان صراع الهستدروت في المستقبل سيحمل طابع الدفاع عن النفس امام سياسة الحكومة ، وذلك من اجل « حماية الاسس ، خاصة الاستيطان العامل والتعاونيات وهيئة العاملين ، وهي الممتلكات الثمينة لحركة العمال التي حرصت على تأسيسها منذ نهاية الحرب العالمية الاولى ، وهي ملزمة بحمايتها لانها مصدر قوتها ··· ان مهمة قيادات حركات الاستيطان هي العمل في المجال التثقيفي ـ الاعلامي ، والبرهنة على ان سياسة ليكود ستؤدي الى تدمير الاستيطان ، خاصة الحلقات الضعيفة داخله ، وهي المستوطنات الحديثة · ··

« اما خط الدفاع الثاني فيدور حول مؤسسات المساعدة المتبادلة · ان ليكود يرغب في تأميم صندوق المرض (كوبات حوليم) وصناديق التقاعد [التابعة للهستدروت] · والتناقض الاسرائيلي هو أن اليمين يطالب بالتأميم ، ولكن ليس لمصلحة العامل وانما من اجل المس بقوته المنظمة » (٤١) ·

ان الصراع السياسي القائم الآن بين الهستدروت وبين الحكومة ، سيتأثر كثيرا بتطورات الوضع الاقتصادي في اسرائيل ، وتأثيره على طبقة العمال